المعوقات التي تواجه البحث العلمي في العراق

دراسة في خمس مؤسسات اكاديمية تعنى بشؤون الاعلام-علوم سياسية-القانون-الاقتصاد (أنموذجاً)

الدكتور

نوح عز الدين

عبد الرزاق (*)

المقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي المعوقات التي تواجه البحث العلمي في مجال الإعلام –علوم سياسية – القانون – الاقتصاد وتحول دون الاستفادة من نتائجه وتقديم أنسب الحلول لها تكونت عينة الدراسة من ( ) عضو(من بين أعضاء هيئة التدريس ممن نشروا أبحاث(علمية في مجلة محكمة في جامعتي بغداد والنهرين خلال الفترة من إلى . ولجمع البيانات قام الباحث باستخدام استبانة تم بناؤها خصيصا لتحقيق أهداف الدراسة، وتم استخراج معاملات الصدق والثبات لها. ولتحليل البيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية اللازمة كالمتوسطات الحسابية، والتكرارات، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، والأهمية النسبية.

بينت نتائج الدراسة أن أكثر المعوقات التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة منه في المجالات التي يتصدى لها التخصصات :الإعلام – العلوم السياسية – القانون– الاقتصاد هي المعوقات المادية حيث جاءت في المرتبة الأولى وتليها المعوقات الإدارية في المرتبة الثانية ، والمعوقات المنهجية في المرتبة الثالثة، وأخيرا المعوقات الذاتية /الشخصية في المرتبة الرابعة ، كما جاء المقترح المتعلق بزيادة الدعم المادي لأنشطة البحث العلمي في المرتبة الأولى ضمن الحلول المقترحة لحل المعوقات التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة منه في تطوير المجتمع وإيجاد الحلول للقضايا العالقة.

وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن تسهم في الحد من المعوقات التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه.

يعد البحث العلمي (Scientific research) ركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة ، كما يعد أيضا(السمة البارزة للعصر الحديث ، فأهمية البحث العلمي ترجع إلى أن الأمم أدركت أن عظمتها وتفوقها يرجعان إلى قدرات أبنائها العلمية

(*)كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

والفكرية ، لذا فقد أولته الدول ، ولا سيما المتقدمة منها لمدى إدراكها لأهميته في استمرار تقدمها وتطورها ، الكثير من الاهتمام وقدمت له كل ما يحتاجه من متطلبات سواء كانت مادية او معنوية ،حيث البحث العلمي يعتبر الدعامة الأساسية لاستمرار وتطور هذه الدول .

وتتجلى أهمية البحث العلمي أكثر وأكثر في هذا العصر المتسارع ،إذ أصبح محرك النظام العالمي الجديد هو البحث العلمي والتطوير التنمية مرهونة بحجم المعرفة العلمية التي يمكن يولدها البحث العلمي . حيث يؤكد كل من جاي وميلز وإيرشيان (Gay, Mills, Airasian) أهمية البحث العلمي والدور الفعال الذي يلعبه في تطوير المجتمعات الإنسانية المعاصرة على اختلاف مواقعها إلى سلم التقدم الحضاري .

ولهذا فإن العلاقة بين البحث العلمي والتنمية علاقة لا تنفصم ، وبالتالي فأن أنشطة البحث العلمي تحظى في الدول المتقدمة بعناية فائقة وترصد لها الميزانيات التي تكاد تعادل بعض الميزانيات السنوية لبعض الدول النامية .

ولئن كان البحث العلمي يشكل عنصرا مهما وشرطا ضروريا لتقديم أي مجال من مجالات التنمية فإن الحاجة له تبدو أكثر إلحاحا في كافة المستويات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية والإعلامية وحل مشكلاته خاصة بالنسبة للعالم العربي ، مما يجتم على القائمين على المؤسسات البحثية والأكاديمية مزيدا من الاهتمام به ، أي البحث العلمي وتطوير آلياته في ظل الحاجات المتزايدة للتنمية البشرية .

ويمثل أهمية وتطوير البحث العلمي في وقتنا الحاضر مطلب ملح وضرورة قصوى لأي مجتمع ، لما يمثله من ثقل حيوي ووسيلة فعالة يعتمد عليها المجتمع في نموه واستقراره ،وتزيد أهمية البحث العلمي بصفة عامة ي تطوير التعليم والتدريب لكون النظام التعليمي إلى درجة كبيرة هو المصدر الأساسي للتنمية ، ومع ذلك لا يستفيد من البحوث في معالجة أموره الخاصة إلا في النزر اليسير منها .

ولا ريب في إن حاجة الدول النامية_ ومنها الدول العربية _ إلى البحث في المجالات و بختلاف مستوياتها أكثر إلحاحا من حاجة الدول المتقدمة ، ونظرا لضخامة

---

1 وليد زكريا صيام : واقع البحث العلمي وأفاقة المستقبلية في العالم العربي ، مجله اتحاد الجامعات العربية ، عمان، ٢٠٠٠ ،ص٦٩وكـ لك أنطوان زحلان ،قاعدة البحث العلمي مجلة العلمي ، مجلة المستقبل العربي العدد ١٨٦ أغسطس ١٩٩٤ ص١٣٧ .

2 Mills,Gay.Mills,G E & Airasian.P.W.(2005) Educational research: competencies for analysis and applications (8th ed) Ny: prentice Hall .

3 محمود الناغي : تحديات ومجالات تفعيل العلاقة بين البحث العلمي الجامعي والقطاع الصناعي ، مجلة اتحاد جامعات العالم الإسلامي عدد (٢) ، ٢٠٠٠ ،ص٢٤٥.

4 طه تايه ألنعيمي : المؤسسات العلمية في الوطن العربي ودورها في نشاط البحث العلمي ،ورقة مقدمة في ندوة البحث العلمي في العالم العربي وأفاق الألفية الثالثة :جامعة الشارقة ، أبريل ٢٠٠٠ ،ص ٢٦ وكـ لك أنطوان زحلان ،العرب وتحديات الثقافة ،صدر سبق كره ص ١٨٦ .

المشكلات التي تواجهها النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومفاصلها المؤسساتية وخاصة من حيث المساهمة في إرساء المجتمع العربي واعي ومتعلم،وضرورة التصدي لتطوير شامل وواسع لتلك لأنظمة ، وجعلها قائمة على التوجهات العلمية المعاصرة .

ونظرا لأن البحوث العلمية بصفة عامة والتخصصية منها بصفة خاصة صارا متلازمين يسيران في خط واحد ، فلا تنمية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي من دون بحوث علمية تنير الطريق وتلقي الضوء على المعوقات والمشكلات التي تواجه تلك الأنظمة ، فتقدم الحلول والاختيارات والبدائل من خلال ما توفره نتائجها وتوصياتها من مخرجات ،لذا فإن نقل هذه النتائج والمخرجات إلى حيز التنفيذ يعد أمرا في غاية الأهمية ، ولن تأتي من غير وصول نتائج هذه البحوث إلى متخذي القر والمسئولين الذين من شأنهم العمل على تطبيق نتائج البحوث والأخذ بتوصياتها وتطبيقاتها على ارض الواقع .

وعلى الرغم من أهمية البحث العلمي في تطوير المجتمعات وتقدمها، إلى البحث العلمي بصفة عامة يواجه العديد من المعوقات وتعترضه الكثير من العقبات التي تحول دون الاستفادة من نتائجه ، يرى عمرو الجويلي دراسة المعوقات التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه يعد امراً بالغ الأهمية .

ويؤكد وليد صيام أن عملية الاستفادة من مخرجات البحث العلمي تواجهها مشكلات كثيرة مرتبطة بالعديد من الخبرات التي تصاحب المراحل المختلفة للعلمية البحثية حتى تصل المخرجات إلى حيز التنفيذ ، لذا وجب تقصي هذه المعوقات بشكل مستمر.

ويضيف بير كهاردت وسوكوينفيلد(Burckhardt & Schoenfeld) انه ينبغي البحث في المعوقات التي تواجه البحث العلمي ،وتحول دون الاستفادة منه ،واقتراح آليات ونظم إدارية فعالة تساهم في نقل نتائجها إلى الفئات المستهدفة منها . وترصد الأدبيات الاجتماعية والإنسانية العربية على سبيل المثال[*] (الجمالي وآخرون ((زحلان

---

5 White .E.Jacob. Theme issue on scientific research in education(special issue). Educational Researcher ,2002.P31.

6 عمرو الجو يلي :الاختلالات الدولية في عصر المعلومات ،مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٣ ،مركز الأهرامات للدراسات الاستيراتيجية ، القاهرة ،١٩٩٨ ،ص ٧٦ .

7 Schoenfeld & Burckhardt ,improving educational research :Towards amore useful ,more influential and better founded enterprise. Educational Researcher 2003 .P14-32.

(*)للمزيد انظر :انطون زحلان العرب وتحديات الثقافة ، مصدرهـ كره ،وك لك سعاد الفريج ،المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريسية بالكليات النظرية بجامعة الكويت في المشروعات الممولة للبحث العلمي ، مجلة دراسات الخليج عدد(١١٩)،٢٠٠٥ ،ص٧٠وك لك احمد علي كنعان ، البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق للعلوم التربوية ، جامعة دمشق ،عدد (١٧) ،٢٠٠١ ،ص٥٠٩ ك لك فوزي الجمالي ، معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس واقتراحات حلها ، المحلية العربية للتربية تونس ، عدد(٢٤) ٢٠٠٤ ،ص٨٥ ، وآخرون... عبد الله المجيدل : دراسة مقارنة لمعوقات البحث العلمي في المؤسسات التعليم الحكومي والخاصة، بحث ميداني ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،٢٠٠٦ ، العدد (١٣٢) ، ص ١٩٢ .

... ، والفريج ... ، وكنعان ... والمجيدل ...) ، الكثير من المعوقات التي تواجه البحث العلمي التي من أبرزها عدم وجود سياسة واضحة للبحث العلمي في الوطن العربي ، وعدم توافق قاعدة بيانات للبحث العلمي وقلت الأطر البحثية ، وضعف التفاعل بين البحث العلمي والنظام التعليمي وعدم كفاية الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي ،وضعف التواصل بين المنتجين للبحث والمستفيدين له، وعدم فاعلية نتائج البحث في خطط التنمية بصفة عامة وخطط تطبيقها بشكل علمي بصفة خاصة .

ومن هذا يتبين أن الأدبيات والبحوث تؤكد أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه البحث العلمي، ونحن في الوطن العربي عموما في أشد الحاجة إلى الاهتمام بدراسة هذه المعوقات كي تستطيع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ .. تواصل مسيرتها ، وتحقيق دورها الفعال في تنمية وتقديم الوطن ، الأمر الذي حد بالباحث إلى دراسة هذه المشكلة ليتعرف على المعوقات التي تواجه البحث العلمي ، وتحول دون الاستفادة من نتائجه واقتراح أنسب الحلول لها .ويعتبر الباحث أن القيام بمثل هذه الدراسة هو من الأساسيات التي تنطوي عليها فكرة توظيف البحث العلمي في التنمية بصفة عامة وتطوير الأنظمة بكافة مستوياتها بصفة خاصة .

مشكلة الدراسة

يعد البحث العلمي ركيزة أساسية من ركائز الإنسانية في كافة ميادين الحياة بصورة لم يسبق لها مثيل في الفترة الزمنية الراهنة بل أضحى ركيزة ومنطقا لكل تقدم في مجالات التنمية المختلفة ، ومع ذلك فأن نتائج الدراسة والبحوث والتقارير الدولية تبين أن معظم الدول العربية لا يولون البحث العلمي الأهمية التي يستحقها، وأن البحوث العلمية بصفة خاصة تواجه العديد من المعوقات التي تحد من الاستفادة منها ، كما أن نتائجها لا تزال في معظمها ضعيفة الأثر على أرض الواقع ، فهي لا تعدو كونه تقارير علمية تفصيلية ضخمة أو أوراقا علمية منشورة في مجلات علمية متخصصة ، كذلك فإن بعض البحوث وإن نجحت في الوصول على نتائج جيدة بالرغم من قلة عدد البحوث التي تنفذ سنويا فأنه ين يكون هناك استثمار حقيقي لنتائج تلك البحوث .

تأسيسا على ما تقدم ، فإن مشكلة الدراسة الحالية تتلخص في تقصي المعوقات التي تواجه البحث العلمي في مجال الاعلام _للعلوم السياسية–القانون–الاقتصاد وتحول دون الاستفادة من نتائجه في التطوير والتنمية وتقديم أنسب الحلول لها، كون البحث العلمي قادرا على تطوير النظم بكافة مستوياتها في وطننا والقيام بواجبه نحوها، وتقدي سب الحلول للمعوقات التي تواجهها.

أهداف الدراس : تهدف الدراسة الحالية إلى :

- التعرف على المعوقات المرتبطة بالعوامل الإدارية ، والمادية ، والمنهجية، والذاتية التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من مخرجاتها .
- اقتراح الحلول المناسبة لمواجهة المعوقات التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير المفاصل المؤسساتية والمشاكل السياسية والاقتصادية والإعلامية والقانونية العالقة خاصة وان البلد قد شهد تحول كبير بعد التغير السياسي على كافة الأصعدة .

تساؤلات الدراسة: تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية :

:- ما المعوقات المرتبطة بالعوامل الإدارية ،والمادية ،والمنهجية ،والذاتية التي تواجه البحث العلمي في مجال الاعلام – السياسية – القانون – الاقتصاد (انموذجا) وتحول دون الاستفادة من نتائجه في التطوير والتنمية وحل المشاكل العالقة لبلد مثل العراق ؟
- ما الحلول المناسبة لمواجهة المعوقات التي تواجه البحث العلمي وكل حسب تخصصه ، وتحول دون الاستفادة من نتائجه في التطوير والتنمية وحل المشاكل العالقة على كافة الأصعدة ذات الصلة ؟

أهمية الدراسة: تتضح أهمية هذه الدراسة فيما يلي :

:- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية البحث العلمي كونه يساعد بدرجة كبيرة في تطور وتنمية المنظومة السياسية ، الاعلامية ،الاقتصادية ، القانونية ،وفي معالجة مشكلاته وقضاياه من جهة،ومن جهة أخرى كونه يعاني من عدة معوقات قد تحول دون القيام بمهامه حيال الأنظمة المؤسساتية والاجتماعية وكل حسب التخصص .

.- قد تكشف الدراسة عن أهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه ،وبالتالي يمكن إيجاد الحلول المناسبة لتذليل هذه المعوقات .
- قد تفيد الدراسة من خلال نتائجها الجهات المعنية بالبحث العلمي من مسئولين، ومتخصصين ،وباحثين ،وأعضاء هيئة التدريس ،حيث يمكنهم التعرف على ما يواجه البحث العلمي من معوقات قد تحول دون الاستفادة منه بصورة تجعلهم قادرين على تقديم أنسب الحلول لهذه المعوقات .
- قد تفسح هذه الدراسة المجال أمام المهتمين بمجال البحث العلمي لإجراء المزيد من الدراسات والتي يمكن أن تكون مكملة وداعمة للدراسة الحالية .

حدود الدراسة: تتحدد نتائج هذه الدراسة جزئيا بما يلي :

- اقتصرت الدراسة على عينة ممثلة لأعضاء هيئة التدريس كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية/ جامعة نهرين ، مركز الدراسا الدولية/ جامعة بغداد، مركز الدراسات القانونية جامعة نهرين ، كلية الإعلام /جامعة بغداد .ممن نشروا أبحاث علمية في مجلة وإصدارات الكلية التابعة لها (مجلات محكمة) جامعتي بغداد ونهرين خلال فترة الى .
- (اقتصرت نتائج الدراسة على الإطار الزمني الذي أجريت فيه الدراسة هو للعام الدراسي ابتداء من ولغاية .
- اقتصرت نتائج الدراسة على الأداة المستخدمة في تحديد المعوقات التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه وحلولها المقترحة .

تعريف المصطلحات: فيما يلي المصطلحات الواردة في الدراسة التي نرى ضرورة تعريفها وهي على النحو التالي :

- **البحث العلمي Scientific research** : استقصاء منهجي منظم يهدف إلى اكتشاف الظواهر التي تساعد في الوصول إلى الحقائق والتحقق من صحتها وفق معايير موضوعية .

المعوقات Obstacles:وهي جميع المشكلات والصعوبات الإدارية والمادية والمنهجية، والذاتية التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه (تعريف إجرائي).

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا :الإطار النظري :واقع البحث العلمي في الوطن العربي

لمعرفة واقع البحث في الوطن العربي لا بد لنا من الوقوف وبإيجاز شديد عند الجوانب الرئيسية التي تحدد هذا الواقع والمتمثلة في عدد المراكز البحثية في الوطن العربي ،ونسبة الأنفاق على البحث العلمي في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى ،عدد الباحثين في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى ،نسبة مساهمة للقطاع العام (الحكومي) والقطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في الدول العربية ،وحجم منشورات البحث العلمي في الدول العربي ، وسنتناول في الجزء التالي بإيجاز هذا الواقع من جوانبه المختلفة.

- **عدد مراكز البحث العلمي (خارج الجامعات) بالدول العربية**

ان نشاطات البحث العلمي في الدول العربية في مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية المتخصصة المرتبطة بها أو في مراكز أو هيئات البحث العلمي خجولة ومتواضعة إذا ما قورنت بالعالم المتقدم ، وتشيرا لإحصاءا الصادرة عن الأمم المتحدة لعام أن عدد مراكز البحث

8 M .G . Spaulding ,DT ,svoeghe .K.H .Methodsin educational research: From theory to practice.NY,2006 Josssey-Bass.p.171.

العلمي في الدول العربية تبلغ حوالي ( ) مركز(، تقع ( )) مركز(منها خارج الجامعات العربية ،و( )مركز(داخل الجامعات في البلدان العربية .

الجدول رقم (()

الدولة	عدد المراكز	الدولة	عدد المراكز
مصر		اليمن	
الجزائر		السعودية	
تونس		الكويت	
العراق		الصومال	
ليبيا		موريتانيا	
المغرب		قطر	
سوريا		الإمارات	
السودان		عمان	
فلسطين		البحرين	
الأردن		جيبوتي	
لبنان		المجموع	

المصدر: تقرير التنمية البشرية (برنامج الامم المتحدة الانمائي) لعام ( )

يتضح من الجدول رقم (() تدني عدد المراكز البحثية في الدول العربية ،حيث تبلغ ( ) مراكز إذ(ما قورنت بنظيريها في الدول المتقدمة. ولا شك أن قلة عدد المراكز البحثية لإجراء البحوث العلمية من شأنه إعاقة حركة البحث العلمي الجاد في بلداننا العربية.

- نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى

يوضح الجدول رقم (() نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى النتائج القومي الإجمالي في الدول العربية بالمقارنة مع بعض الدول الأخرى، كما تشير إلى ذلك إحصائيات اليونسكو في تقرير التنمية البشرية لعام (وكذلك تقرير الأمم المتحدة لعام وكذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام .

الجدول رقم (()

نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى

9 للمزيد ينظر : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ صفحات متفرقة ،وكذلك تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة(برنامج الامم المتحدة الانمائي) لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ،ص١٧٨ و ص١٧٩ وص٣٣١ .

الدولة	عدد السكان (بالمليون)	نسبة الإنفاق من الناتج القومي %	الدولة	عدد السكان (بالمليون)	نسبة الإنفاق من الناتج القومي %
إسرائيل	6.300	5	اسبانية	40.875	1
السويد	8.860	4.6	الهند	1033.392	0.8
اليابان	127.271	3.5	جنوب أفريقيا	44.416	0.8
فلندا	5.188	3.4	اليونان	10.947	0.7
أمريكا	298.444	3.1	كوبا	11.238	0.7
كوريا	47.142	3	تركيا	69.303	0.6
سويسرا	7.173	2.6	تونس	9.624	0.5
ألمانيا	82.349	2.6	ماليزيا	23.492	0.5
فرنسا	59.564	2.2	رومانيا	22.437	0.4
الدنمارك	5.338	2.2	الأرجنتين	37.529	0.4
سنغافورا	4.100	2.1	المكسيك	100.456	0.4
هولندا	15.881	2	مصر	74.718	0.36
إنجلترا	58.881	1.9	الأردن	5.290	0.30
كندا	31.025	1.9	المغرب	31.689	0.24
استراليا	19.352	1.5	الكويت	2.183	0.22
تشيك	10.257	1.3	سوريا	17.585	0.16
روسيا	144.877	1.2	السعودية	24.293	0.15
الصين	1285.229	1.1	قطر	0.817	0.05
البرازيل	174.029	1.1	الإمارات	2.484	0.03

المصدر :تقارير التنمية البشرية(برنامج الامم المتحدة الانمائي) للعام – ، وكذلك

وتبين لنا من خلال إلقاء نظرة تحليلية على الجدول رقم (() أن نسبة ما صرف على البحث والتطوير في بعض دول العالم يفوق كثيرا جدا ما صرف في البلاد العربية إذ وصلت هذه النسبة في إسرائيل إلى % من الناتج القومي الإجمالي ، وبلغت في السويد , % وتراوحت في اليابان بين , % ، وكانت النسبة , % في الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي ألمانيا ,، ، في حين تراوحت هذه النسبة ما بين , %، ,% في تسع دول عربية هي تونس ومصر والمغرب والكويت وسورية والسعودية وقطر والإمارات .

أما على مستوى العالم في سنة ، فقد خصصت السويد ما يفوق مليارات دولار، وخصصت فلندا حوالي مليارات دولار، وخصصت اليابان حوالي ,، مليارات دولار ، وخصصت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ,، مليار دولار، وأما

إسرائيل، فقد خصصت , مليارات دولار، وهو مبلغ يفوق ما تخصصه كل الدول العربية مجتمعة بنحو ثلاث مرات ونصف ،ممثلة بذلك أعلى نسبة في العالم.

وهناك اتفاق دولي حول نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير قيمته .% من الناتج القومي الإجمالي، باعتبار إن هذا المستوى من الإنفاق هو الذي يمكن أن يحقق أثرا ذا شان في قطاعات المجتمع المختلفة ،ما دون هذا المستوى فيمكن اعتباره اتفاقا غير منتج، وإذا أنعمنا النظر في نسبة الإنفاق المتدني في وطننا العربي ، في ضوء المعيار العالمي ((%من الناتج القومي الإجمالي)، حيث يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام – إلى أن الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي من أكثر المستويات تدنيا في العالم، إذ لم يتجاوز معدل الإنفاق على البحث العلمي . % من الناتج القومي مقابل % في إسرائيل% .

– عدد الباحثين في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى

يوضح الجدول رقم (()عدد الباحثين لكل مليون مواطن في الدول العربية بالمقارنة العربية مع بعض الدول الأخرى كما تشير إلى ذلك إحصائيات اليونسكو من خلال تقرير التنمية البشرية (تعميق الديمقراطية في عالم مفتت) لعام برنامج الامم المتحدة الانمائي) .

الجدول رقم (() عدد الباحثين في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى لعام

الدولة	عدد السكان (بالمليون)	عدد الباحثين لكل مليون مواطن	الدولة	عدد السكان (بالمليون)	عدد الباحثين لكل مليون مواطن
فلندا	5.188	7110	تشيك	10.257	1466
اليابان	127.271	5321	اليونان	10.947	1400
السويد	8.860	5186	مصر	69.124	910
أمريكا	298.444	4099	رومانيا	22.437	879
سنغافورة	4.100	4052	الأرجنتين	37.529	684
سويسرا	7.173	3592	الصين	1285.229	584
روسيا	144.877	3494	كوبا	11.238	489

10 تقرير التنمية البشرية(برنامج الامم المتحدة الانمائي) لعام ٢٠٠٢ ،ص٧٧ ؛وك لك تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٤ ،ص٢١٨ .

11 تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢،المصدر السابق، وك لك سعد حسن ،العلم والتكنولوجيا في الدول العربية ٢٠٠٥ ،دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية على الموقع htt://www.bibalex.org/CSSP/Presentations/Ayyachments/1.

الدنمارك	5.338	3476	الدول العربية	323.825	336
أستراليا	19.352	3439	تونس	9.624	333
ألمانيا	82.349	3153	البرازيل	174.029	323
كندا	31.025	2978	تركيا	69.303	306
كوريا	47.142	2880	بيرو	26.362	229
فرنسا	59.564	2718	ماليزيا	23.492	276
إنجلترا	58.881	2667	المكسيك	100.456	225
هولندا	15.982	2572	جنوب افريقيا	44.416	200
إسبانيا	40.875	1948	كولومبيا	42.826	101
إسرائيل	6.300	1563	الهند	1033.392	99

المصدر :سعد حسن ، ،معلومات متاحة على شبكة الانترنيت الموقع
htt://www.bibalex.org/CSSP/Presentations/Ayyachments/1.

وبالنسبة لعدد الباحثين العلميين لكل مليون شخص من السكان فأن العالم العربي يملك باحثا لكل مليون مواطن مقابل عالما في إسرائيل لكل مليون من سكانها ،حيث تتصدر مصر الدول العربية بـ لكل مليون من سكانها،تليها تونس بـ ،بينما يصل الرقم في تركيا على علماء ويصل في جنوب أفريقيا إلى عالم ، أما في المكسيك فالعدد هو ،وفي البرازيل باحثا وضعف في العدد في الأرجنتين أما في اليابان فالرقم هو باحثا،وفي روسيا ،وفي الاتحاد الأوربي ،أما أمريكا فتملك عالما لكل مليون مواطن.

- **نسبة مساهمة القطاع العام الحكومي والقطاع الخاص في تمويل البحث في الدول العربية**

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام إلى تقاعس وعدم تضافر جهود قطاع المجتمع المختلفة لاسيما الخاصة منها في تمويل البحث العلمي يضع عائقا كبيرا وتحديا أمام البحث العلمي ،فالجدول رقم (() يبين النسبة المئوية لمساهمة القطاعات المختلفة في تمويل البحث العلمي في الدول العربية مقارنة بالدول الأخر (.

جدول رقم (()

النسبة المئوية لمساهمة القطاع العام الحكومي والقطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في الدول العربية مقارنة بالدول الأخرى

الـدولة	متوسط الإنفاق من الدخل القومي %	نسبة الإنفاق ومصادره %		
		حكومي	خاص	أخرى
السويد، اليابان ،أمريكا	4.6-3.0	30-20	70-5 5	10-4
ألمانيا، فرنسا،انجلترا،إيطاليا، استراليا،كندا	2.5-1.5	38	52	10

اليونان، البرتغال، اسبانيا	1.0-0.7	54	35	11
تركيا والمكسيك	0.6-0.4	73-65	31-14	5
الدول العربية	0.2-0.1	89	3	8

المصدر :تقرير التنمية البشرية ( )، مصدر سبق ذكره ص

يتضح من الأرقام الواردة في الجدول رقم (() أن القطاع الخاص يسهم بدرجة كبيرة في دعم وتمويل البحث العلمي في البلدان المتقدمة ، في حين أن دورة في الدول العربية ضئيل جد(،إذ أن مراكز البحث العلمي سواء في الجامعات أو المراكز المتخصصة تعتمد على موازنة الدولة في تمويل البحث العلمي .

- **حجم البحوث العلمية المنشورة في الدول العربية**

يعتبر حجم النشر العلمي مؤشر على مكانة البحث العلمي في مجتمع معين نجد % من مجال النشر العلمي يقوم بها عدد محدود من الدول المتقدمة ،من بينها الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية واليابان، بينما قدرت المصادر مشاركة الدول النامية ومنها الدول العربية في مجال النشر بما %فقط.والجدول رقم (() يبين حجم البحوث العلمية المنشورة في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخر(لعام .

الجدول رقم (()

البحوث العلمية المنشورة في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى لعام

الدولة	عدد البحوث	الدولة	عدد البحوث
أمريكا	267125	إسرائيل	9567
إنجلترا	65159	الدول العربية	6646
ألمانيا	49552	تايوان	5673
اليابان	55142	البرازيل	4773
فرنسا	38623	كوريا	3910
الهند	19627	الأرجنتين	2356
الصين	14512	اليونان	2926
أسبانيا	14498	المكسيك	2343

المصدر: سعد حسن( )، معلومات متاحة على شبكة الانترنيت ، موقع سبق ذكره

ويلاحظ من الجدول رقم (() قلة عدد البحوث والمنشورات العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة في الدول العربية إذا ما قورنت بنظيراته في الدول الأخرى التي تقل في عدد السكان والموارد، فمثلا نجد أن حجم البحوث متواضع تماما أمام فرنسا واسبانيا، أما مع إسرائيل التي تمثل نموذج التحدي العلمي التكنولوجي ضد العرب ،فقد تجاوز فيها عدد

البحوث المنشورة بأكثر من بحث عن البحوث المنشورة في الدول العربية ، ولا شك أن قلة عدد البحوث العلمية المنشورة من شأنه إعاقة الاستفادة منها في الأنشطة التنمية والتطوير وعلى مختلف الأصعدة.

يتضح من خلال استعراض المعطيات الإحصائية مقدار الإشكالية الذي تعانيه البلدان في مجال البحث العلمي،وتشكل هذه المعطيات الإحصائية واقع حقيقي للبحث العلمي في البلدان العربية .

ثانيا:الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت معوقات البحث العلمي ،وتراوحت مابين بحوث علمية وأوراق عمل ومقالات،لكن القليل منها من اقتصرت على المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحث العلمي و سنحاول في هذا الجزء أن أن نتناول الأحداث من هذه الدراسات وفقا لتاريخ إجرائها وذلك على النحو التالي:

أجرى كمال وأحمد ( ) دراسة تحليلية هدفت إلى تعرف المشكلات التي تواجه البحث التربوي والنفسي في الوطن العربي،إضافة إلى التعرف على تجربة مراكز البحوث التربوية بجامعة قطر بشأن هذه المشكلات،وقد صنفت المشكلات التي تواجه البحث العلمي التربوي إلى سبع مشكلات أساسية هي :عدم وجود سياسة واضحة للبحث التربوي ،وعدم توافر قاعدة بيانات تربوية ،وقلة الكوادر البحثية ، وضعف التفاعل بين البحث التربوي والنظام التعليمي ، وعدم كفاية الموارد المالية المخصصة للبحث التربوي وضعف التواصل بين منتجين للبحث والمستهلكين له، وعدم فاعلية نتائج البحث في الممارسة التربوية .وأوصت الدراسة بعدة توصيات في ضوء ما أسفرت عنه من نتائج .

أما دراسة التل ( ) فهدفت إلى تقصي واقع البحث العلمي في الوطن العربي ،وتحديد معوقاته ثم تقديم المقترحات لتوجيه البحث العلمي لخدمة الجامعة والمجتمع ،وخلصت الدراسة إلى تقديم عدد المقترحات لتوجيه البحث العلمي نحو خدمة الجامعة والمجتمع، ومن بين هذه المقترحات : تكوين هيئة عليا للبحث العلمي تكون وظيفتها تحديد أوليات البحث العلمي في ضوء حاجة المجتمع ، وتحديد سياسة البحث العلمي بما ينسجم مع أهداف التنمية الشاملة ،والتنسيق بين الجامعات العربية ،وتوسيع قاعدة البحث العلمي وإنشاء صندوق خاص بالبحث العلمي والانتفاع من النظام الوطني للمعلومات [12] .

---

12 سعد حسن بمعلومات مناحة على شبكة الانترنيت ،موقع سبق كره .
13 كمال شكري واحمد عبد العزيز، مشكلات البحث التربوي والنفسي في الوطن العربي ،دراسة تحليلية للبحوث التربوية والعلمية في جامعة قطر،مجلة كلية التربية ،جامعة قطر ،١٩٩٥،ص١٩٠ .
14 شادية التل،البحث العلمي في الوطن العربي وتوجيه لخدمة الجامعة والمجتمع ،بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات القطر،جامعة الإمارات العربية ،ديسمبر ١٩٩٨،ص٥ .

تناولت دراسة شاهين ( ) كيفية الاستفادة من مخرجات البحث العلمي والمعوقات التي تحول من ذلك في الدول العربية،دول الخليج نموذجا[15] ، وأشارت الدراسة إلى أن هناك معوقات تحول دون الاستفادة من مخرجات البحث العلمي ،ويمكن تصنيفها إلى معوقات علمية وفنية من بينها عدم ملائمة بعض البحوث للواقع الاجتماعي لدول مجلس التعاون،وضعف التمويل والدعم المادي المخصص للبحث العلمي ، وعدم مشاركة الجهات المستفيدة من البحث في تمويل البحث العلمي ،ومعوقات نظرية أو بشرسة من ببينها ضعف المهارا البحثية لدى الباحثين، وعدم وجود التعاون بين الزملاء الباحثين،وتحيز البحث للموضوع الذي يقوم به .

وقام الجمالي ( ) بدراسة تناولت موضوع المعوقات التي تواجه البحث العلمي في كليات التربية بسلطنة عمان، واشتملت عينة الدراسة على ( ) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية ،وأشارت النتائج إلى عدد من المعوقات الحادة التي تعيق البحث العلمي أهمها قلة الدوريات وعدم انتظام ورودها،والعبء الكبير الملقى على عاتق عضو هيئة التدريس، وصعوبة الحصول على البحوث المنشورة في جامعات أخرى للاطلاع عليها، وضعف ميزانية البحث العلمي على مستوى الكلية ونقص في الإمكانات اللازمة للبحوث)[16] .

وفي الكويت أجرى الفريج ( ) دراسة هدفت إلى تعرف أهم المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية بجامعة الكويت في مشروعات الممولة للبحث العلمي ،وكانت أدارة الدراسة استبانة صممت في ضوء معطيات الأدبيات التربوية ،وطبقت على عينة مكونة من ( ) عضوا من أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود عدد من المعوقات من أبرزها المعوقات الإدارة ،ككثرة الأوراق المطلوب تعبئتها للتقدم للبحوث الممولة ، والمعوقات الفنية، كعدم توافر العمالة الفنية المساعدة، والمعوقات الذاتية، كالأشغال بالأعما الإدارية ومهام التدريس .

أما ميخائيـ . ( ) فقد قام بدراسة هدفت إلى تقصي المعوقات التي يواجها أعضاء التدريس في الكليات العلوم الاجتماعية في سورية، حيث تكونت عينة الدراسة من ( ) عضوا من أعضاء هيئة التدريس ،طبقت عليهم أدارة الدراسة المصممة خصيصا لهذا الغرض،وأشارت نتائج الدراسة على وجود عدد كبير من المعوقات التي تجاوزت بمجموعها حدود المتوسطة من حيث درجة شدتها من بينها شح الموارد المالية المخصصة للبحث

---

15 سماعيل شاهين ،الاستمارة من مخرجات البحث العلمي والمعوقات التي تحول دون لك ، واقع ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج،الواقع المعوقات ، الرياض ، نوفمبر ٢٠٠٠، ص٢١١ .

16 فوزية الجمالي : معوقات البحث العلمي في كليات التربية بسلطنة عمان ،دراسة ميدانية ،مجلة البحث في التربية العدد ،٨١ ،٢٠٠٤،ص١٩٦.

17 سعاد الفريج:المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئةالتدريسية في كليات النظرية ، مصدر سبق كره،ص٥ .

العلمي، ووجود عراقيل والقيود الإدارية ، وضعف التعاون والتنسيق بين الباحثين والجهات المستفيدة من البحوث، وعدم كفاية الباحثين في مهارات البحث العلمي وأوصت الدراسة بوضع سلم أوليات يكون أساسا في التصدي لهذه المعوقات .

وفي الدراسات الحديثة ذات الصلة ما قام به المجيدل ( ) حول معوقات البحث العلمي حيث هدفت الدراسة إلى تعرف المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاصة، وتحول دون إنجازهم لأبحا (علمية وانخراطه في أنشطة البحث العلمي .وقد اعتمد الباحث على استبانة استطلاعية تضمنت ثلاثة محاور ، وتكونت عينة الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في كليات القانون بصلاله، وكلية التقنية، وجامعة ظِفار ،وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المعوقات الإدارية كانت أشد المعوقات التي تواجه إنجاز البحث العلمي ، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه البحث العلمي) .

يتبين من خلال عرض الأدبيا . الاجتماعية والتربوية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية أن معظمها تناولت المعوقات التي تواجه البحث العلمي بشكل عام وسبل تطويره في الوطن العربي ،ويتضح من خلال مراجعة الأدبيات العلمية أن معظ. الدراسات تتفق في تحديد بعض المعوقات المشتركة التي تواجه البحث العلمي بصفة عامة والتي تتمثل في المعوقات المتعلقة بالجوانب الإدارية ، والجوانب المادية،والجوانب الشخصية، إضافة إلى المعوقات المتعلقة بالنشر والتحكم ،كما يتضح أيضا أن معظم الدراسات استخدمت المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي لتنفيذ الدراسة ،و الستبانة كأداة لجمع البيانات .

وبشكل عام فأن هذه الدراسات المتعددة تشكل أرضية صلبة لهذه الدراسة من حيث الإجراءات المتبعة في تصميم منهج الدراسة والأداة المستخدمة لمعالجة متغيراتها ، وتكون إطارا مهما لمعرفة المعوقات التي تواجه البحث العلمي ، وتحول دون الاستفادة من نتائجه في التطوير والتنمية وحل المشاكل العالقة وكل حسب تخصصه وسبل مواجهتها ، ولهذا فقد أتت الدراسة معززة لهذه الدراسات من جهة ، ومركزة على أهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي في العراق وتحول دون الاستفادة مخرجاته من وجهة نظر الباحثين التربويين من أعضاء هيئة التدريس بكليات ومراكز جامعتي بغداد ونهرين .

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة

---

18 مطانيوس ميخائيل،مشكلات البحث العلمي كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات العلوم الاجتماعية في سورية ،مجلة اتحاد الجامعات العربية، سنة٤ العدد١،ص١٢٢ .

19 عبد الله المجيدل،دراسة مقارنة لمعوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة ، مصدر سبق كره ،ص١٢٩ .

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقصاء آراء الباحثين و أعضاء الهيئة التدريس بكليات (كلية العلوم السياسية /بغداد،كلية العلوم السياسية /نهرين، كلية الأعلام /بغداد، مركز الدراسات الدولية/ بغداد، مركز الدراسات القانونية /نهرين)في العراق في الموضوعات التي تتناولها مشكلة الدراسة وذلك لملائمة لطبيعة الدراسة وأهدافها .

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع التدريسيين والباحثين من أعضاء هيئة التدريس بكليات المذكورة سلفا ممن نشروا بحوثا علمية في المجلات والإصدارات التابعة للمؤسسة العلمية بالكليات المذكورة في جامعتي بغداد/نهرين خلال الفترة من إلى ، وبلغ عددهم ( ) عضو(تم اختيارهم من خلال حصر إعداد التدريسيين والباحثين الذين نشرت أبحاثهم في (مجلة قضايا سياسية ،كلية العلوم السياسية/نهرين، مجلة الباحث الإعلامي /كلية الإعلام جامعة بغداد ،مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية/بغداد ،مجلة علوم سياسية /كلية العلوم السياسية /بغداد،وبعض اصدارات مركز الدراسات القانونية /جامعة نهرين) موزعين على ( )مؤسسة تعليمية، وتأتي اختيار البحث لهذه المؤسسات كونه أستاذ مشارك لثلاث من هذه المؤسسات (مجتمع الدراسة).

وتكونت عينة الدراسة من ( )تدريسيا وباحث(تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة ،وتشكل هذه العينة ما نسبته (, %) من مجموع مجتمع الدراسة ،وقد استجاب للأستبانة( )باحث(، بحيث قبل بلغت نسبة الاستبانات المعادة من قبل أفراد العينة (. %) من مجموع الاستبانات الموزعة على الباحثين.وبعد استبعاد الاستبانات ذات البيانات الناقصة ،وعددها ( ) استبانات، أصبحت عينة الدراسة النهائية ( ) باحث(موزعة بين باحثين من أعضاء هيئة التدريس للمؤسسة المذكورة، ويبين الجدول رقم ( ) توزيع أفراد عينة الدراسة طبقا(للمتغيرات .

الجدول رقم ( ) تصنيف أفراد عينة الدراسة طبقا لمتغيرات الدراسة

عينة الدراسة	تصنيف أفراد عينة الدراسة	العدد	النسبة
الجنس	ذكور	49	%75.4
	إناث	16	%24.4
	المجموع	65	%100
الرتبة الأكاديمية	أستاذ– وأستاذ مساعد	15	%23.1
	مدرس	22	%33.8
	مدرس مساعد	28	%43.1
	المجمـ	65	%100
	سياسة دولية ، نظم سياسية وسياسة عامة	17	%26.1

التخصص	الاستيراتيجية ،علاقات دولية	10	%15.4
	اعلام ، اعلام دولي ، تكنلوجية معلومات ، علاقات عامة	15	%23.1
	قانون عام ، قانون مدني	8	%12.3
	ادارة واقتصاد، علوم اقتصادية ، علاقات اقتصادية دولية	15	%23.1
	المجموع	65	%100

أدارة الدراسة

قام الباحث بتطوير استبانة خاصة لجمع البيانات الضرورية للإجابة عن أسئلة الدراسة معتمداً على الأدبيات للعلوم الاجتماعية والإنسانية والدراسات السابقة ، تم تحديد فقرات الاستبانة ومحاورها بصورة مبدئية، حيث تضمنت ( ) فقرة موزعة على أربعة محاور .

وبهدف التعرف على مدى انسجام فقرات مع محاور الاستبانة ، والتحقق من دقة الصياغة، والسلامة،اللغوية ، تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس والباحثين في جامعتي بغداد والنهرين ، وعلى أثر تنقيح الاستبانة ببناء على مقترحات المحكمين أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية تتكون من ثلاثة أجزاء :بيانات عامة ، مجموعة المعوقات،والمقترحات،وتضم ( ) فقرة موزعة على أربعة محاور وفقا للترتيب التالي :

المحور الأول : المعوقات الإدارية، ويتضمن : فقرات .

المحور الثاني : المعوقات المادية ،ويتضمن فقرات .

المحور الثالث : المعوقات المنهجية،ويتضمن فقرات.

المحور الرابع : المعوقات الذاتية ، ويتضمن . فقرات .

كما تضمنت الاستبانة سؤالا مفتوحا حول المقترحات لمواجهة المعوقات التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه.

وقد صمم مقياس التقدير النهائي لهذه الاستبانة من ( ) تقديرات أساسية وفق مقياس ليكرت الخماسي، حيث وضع أمام كل فقرة مقياس متدرجا يتكون من خمس درجات وهي :موافق بشدة ( )،موافق ( )،غير متأكد( )، غير موافق ( )، غير موافق بشدة( ).

ولتحديد مستوى كل معوق من المعوقات التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه،فقد حددت الدرجة المحكية التي تمثل المستوى الذي يعبر عن درجة قوة وضعف كل معوق (فقرة) أو المحور ككل بمتوسط حسابي يساوي (.) أي ما يقابل نسبتها المئوية ( ) %) من الدرجة الكلية، فإذا زاد المتوسط المحسوب لاستجابات أفراد العينة على درجة المحك (.) فإن ذلك يشير إلى اعتبار هذا المعوق من المعوقات ذات التأثير الكبير ،وإذا قل المتوسط المحسوب عن العلامة المحك فإن ذلك يشير إلى ضعف هذا المعوق

وعدم اعتباره من المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه.

صدق الاستبانة

تم التحقق من الظاهري لفقرات الاستبيانة والمحاور الرئيسة لها من خلال عرض الاستبانة في صورتها الأولية على ثمانية محكمين من المتخصصين المشهود لهم في مجال البحث العلمي والذين لديهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات في هذا المجال ، وهم على النحو التالي: أربعة برتبة أستاذ، وأربعة برتبة أستاذ مساعد، من أعضاء هيئة التدريس في جامعة بغداد ، وجامعة النهرين ، وقد طلب منهم تحكيم الاستبانة من حيث مدى صدقها في قياس الأهداف التي وضعت من أجلها، ومدى ارتباط الفقرة بالمحور الذي تندرج تحته، ومدى دقة الفقرات لغويا،ومدى صلاحيتها للتطبيق ، وما إذا كان هناك اقتراحات لتعديل صياغة أي من الفقرات والمحاور.

وبعد جمع الاستبانة والاطلاع على ملاحظات المحكمين، تم تعديل صياغة بعض الفقرات وحذف بعضها الآخر ،وهي التي لم تحصل على نسبة موافقة %فأكثر من آر المحكمين،كما تم الأخذ باقتراح اختصار عدد الفقرات إلى ( ) فقرة بعد أن كانت في الأصل مكونة من ( ) فقرة موزعة على الأربعة المحاور الرئيسية ، ثم عرضت الاستبانة في صورتها النهائية على نفس المحكمين وبلغ متوسط نسبة الاتفاق بينهم) % مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الصدق الظاهري.

ثبات الاستبانة

وقد تم حساب معامل الثبات باستخدام ألفا كرونباخ بين النصف الأول (العداد الفردية) والثاني(العداد الزوجية)،حيث تم أولا حساب معامل الثبات لكل محور من محاور الاستبانة الأربعة وقد تراوحت معاملات الثبات بين (.– – .–))ومن ثم تم حساب معامل الثبات الكلي للاستبانة، حيث بلغ (,–) وهو معامل ثبات جيد يدل على ثبات الاستبانة، والجدول(() يوضح ذلك .

الجدول رقم (() قيم معاملات ثبات الدراسة ومحاورها الأربعة محسوبة بطريقة ألفا كرونباخ

المجال	عدد الفقرات	قيم الثبات(ألفا كرونباخ)
المعوقات الإدارية	10	0.80
المعوقات المادية	6	0.87
المعوقات المنهجية/البحثية	18	0.79
المعوقات الذاتية (الشخصية)	8	0.85

قيمة معامل الثبات الكلي	34	0.83

الأساليب الإحصائية: تمت معالجة البيانات إحصائيا باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وقد استعان الباحث بأحد الأساتذة المختصين ،وقد انتهج الباحث في إجراء الدراسة واستخراج النتائج الأساليب الإحصائية التالية :

- تم حساب النسب المئوية، والتكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية النسبية (الرتبة) للإجابة عن أسئلة الدراسة الرئيسة.
- تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبانة.

عرض النتائج: فيما يلي عرض لنتائج الدراسة تبعا لأسئلتها المكون من :

السؤال الأول : نص السؤال الأول على ما المعوقات الإدارية والمادية والبحثية والذاتية التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في حل المشاكل العالقة ولكل حسب تخصص .

للإجابة عن السؤال الرئيس الأول ، تم استخراج التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية النسبية(الرتبة)لكل فقرة من فقرات الاستبانة،وكذلك لكل محور من محاورها الأربعة،ولغرض تسهيل عرض نتائج هذا السؤال تم استعراض النتائج الخاصة بكل محور على حدة ودونت النتائج في الجدول من (() إلى( )) على التوالي ،وفيما يلي عرض لنتائج كل محور على حدة.

المحور الأول:المعوقات الإدارية

يتضمن هذا المحور ( )معوقات إدارية تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه،ولتحليل نتائجه تم حساب التكرار ،والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسبة المئوية،ودرجة الأهمية النسبية(الرتبة)لكل معوق من المعوقات الإدارية حيث رتبت المعوقات ترتيبا تنازليا والجدول رقم (() يوضح ذلك .

الجدول رقم (() التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية والرتبة لاستجابات العينة على فقرات محور المعوقات الإدارية

الفقرة	التكرار النسبة(%)					المتوسط	الانحراف	النسبة %	الرتبة
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق				
لا تحظى نتائج الأبحاث بالاهتمام والتطبيق من قبل الجهات ذات الصلة وكل حسب تخصصه يشكل عائقاً لإنجاز بحوث علمية والاستفادة منها	26	32	4	3	1	4.26	0.90	85.2	1
عدم التعاون بين الجامعات والمؤسسات المستفيدة من البحوث يقف عائقاً في وجه الاستفادة من البحث العلمي	29	23	9	4		4.17	0.75	83.4	2

عدم وجود أولويات للبحوث التي تبحث في القضايا العلمية والقضايا المصيرية العالقة وخضوع البحث العلمي للمجملات والعلاقات الشخصية ،والقفز فوق الواقع بما يخلف جو من المداهنة وعدم الموضوعية .	25	25	8	4	3	4.00	0.96	80.0	3
عدم وجود خطط استيراتيجية وطنية للبحث العلمي في مجال السياسة الأعلام القانون الاقتصاد يعوق عن الاستفادة من نتائجه .	21	31	6	2	5	3.95	1.32	78.9	4
ضعف تأثير نتائج البحث العلمي على ألنظام المؤسساتي وكل حسب تخصصه في العراق بشقيه النظري والتطبيقي يقف عائقاً من الاستفادة من البحث العلمي	18	32	6	3	6	3.82	1.27	76.2	5
عدم ثقة الجهات ذات العلاقة بجدوى البحث العلمي في تطوير منظومة عمله وكل حسب التخصص يشكل عائقاً أمام الاستفادة من البحث العلمي	20	28	6	5	6	3.78	1.24	75.6	6
غياب المراكز البحثية المتخصصة في بحوث المتخصصة يشكل عائقاً أمام الاستفادة من نتائجها	24	20	6	8	7	3.75	1.35	75.0	7
عدم توافر قاعدة بيانات بمجالات المختلفة يشكل عائقا لإنجاز بحوث علمية ذات تخصص عميق يمكن الاستفادة منها .	19	25	6	8	7	3.63	1.19	72.7	8
عدم توفير الوعي العلمي المناسب للبحث العلمي في المؤسسات والهيئات المعنية في مجتمعات يحول دون الاستفادة من البحوث العلمية .	18	20	13	8	6	3.55	1.23	71.0	9
قلة عدد البحوث العلمية التي تبحث في مجالات ذات العلاقة وكل حسب التخصص يحول دون الاستفادة منها	18	20	6	8	13	3.46	1.28	69.3	10

تشير النتائج الجدول رقم ( )أن متوسطات الأهمية النسبية لمحور المعوقات الإدارية تتراوح ما بين (..)إلى (..) مما يؤكد أن المعوقات الإدارية تشكل بمجملها (معوقات مؤثرة بدرجة كبيرة في البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه،حيث احتل المعوق المتعلق بـ"لاحظي نتائج الأبحاث بالاهتمام والتطبيق من قبل مؤسسات مجتمع الدراسة يشكل عائقا لإنجاز بحوث عن مشكلات ذات العلاقة" المرتبة الأولى من حيث درجة تأثيره، وبمتوسط حسابي (.) أي ما يعادل .. %) في حين جاء المعوق المتعلق بـ" قلة عدد البحوث العلمية التي تبحث في مجلات التخصص الدقيق يحول دون الاستفادة منها"في المرتبة الأخير، وبمتوسط حسابي (.,) أي ما يعادل ,, %.

المحور الثاني :المعوقات المادية

يشمل هذا المحور ( ) معوقات مادية تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه، ولتحليل نتائجه تم حساب التكرار، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسبة المئوية ، ودرجة الاهمية بالنسبة (الرتبة) لكل معوق من المعوقات الإدارية حيث رتبت المعوقات ترتيبا تنازليا والجدول رقم ( )يوضح ذلك.

الجدول رقم (() التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لاستجابات العينة على فقرات محور المعوقات المادية

الفقرة	التكرار					المتوسط	الانحراف	النسبة %	الرتبة
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق				
ضعف التمويل الكافي لدعم البحوث العلمية التي تبحث في القضايا المصيرية التي تعتبر عائق في تقدم البلد وازدهاره وإيجاد أفضل الحلول لها من قبل الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية يحول دون الاستفادة منها	31	22	8	4	1	4.23	0.99	84.6	1
عدم إسهام القطاع المستفيد من بحوث والنتاج العلمي المتخصص في دعم وتمويل البحوث العلمية يشكل عائقا للاستفادة منه وذلك بسبب تخندق المؤسسات لسياسات حزبية محدودة .	27	20	12	4	2	4.00	1.00	80.6	2
ضعف الحوافز المادية والمكافآت التعويضية للباحثين وعدم توفر البيئة الناضجة لانجاز بحوث ذات بعد علمي تخصص واقعي بعيدة عن المصالح الضيقة ذات طابع وطني لائق يحول دون إنجاز بحوث علمية يمكن الاستفادة منها .	27	22	10	4	2	4.03	1.01	80.0	3
عدم توافر الإمكانات والتجهيزات المناسبة لإجراء البحوث وإدخال بيانات وتحليلها يعوق عن الاستفادة البحث العلمي	22	26	8	4	5	3.86	1.22	77.2	4
لا تسعى معظم المؤسسات (مجتمع الدراسة) إلى أنجاز أبحاث تحل ما تواجهه من مشكلات بتمويل منها وخضوعها للأوامر الإدارية الاعلى يشكل عائقا أمام الاستفادة من البحث العلمي .	25	21	6	7	6	3.79	1.37	75.8	5
قلة الدوريات العلمية المتخصصة في نشر أحداث نتاج الجهود البحثية العلمية في مجال الإعلام،السياسة،الاقتصاد، القانون يحول دون الاستفادة من البحث العلمي .	16	22	12	7	8	3.46	1.41	69.3	6

تشير نتائج الجدول رقم (() إلى أن متوسطات الأهمية النسبية لمحور المعوقات المادية تراوحت مابين (..)إلى (..) مما يؤكد أن المعوقات المادية تشكل بمجملها معوقات مؤثرة بدرجة كبيرة في البحث العلمي وتحول في عدم الاستفادة من نتائجه، حيث احتل المعوق المتعلق بـ" ضعف التمويل الكافي لدعم البحوث العلمية التي تبحث في قضايا تخصصية ذات علاقة على المستوى النظري والعملي يحول دون الاستفادة منها" المرتبة الأولى من حيث درجة تأثيره، وبمتوسط حسابي(..) أي ما يعادل .. %، في حين جاء المعوق المتعلق بـ "قلة الدوريات العلمية المتخصصة في نشر أحدث نتاج الجهود البحثية العلمية في مجال التخصص منها السياسية والإعلامية والقانونية يحول دون الاستفادة من البحث العلمي " في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي(..)أي ما يعادل .. %.

المحور الثالث:المعوقات المنهجية/البحثية

يتضمن هذا المحور ( ) معوقات منهجية تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه،ولتحليل نتائجه تم حساب التكرار ،والمتوسط الحسابي،والانحراف المعياري، والنسبة المئوية،ودرجة الأهمية النسبية (الرتبة) لكل معوق من المعوقات المنهجية حيث رتبت المعوقات ترتيبا(تنازليا(والجدول رقم ( ))يوضح ذلك.

الجدول رقم ( ) التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لاستجابات العينة على فقرات محور المعوقات المنهجية (البحثية)

الفقرة	التكرار النسبة(%)					المتوسط ( )	الانحراف ( )	النسبة %	الر
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق				
عدم تناول البحوث العلمية لموضوعات ذات أهمية لقضايا مصيرية هامه وجديرة بالبحث يشكل عائقاً للاستفادة منها خوفاً من الملاحقة الفكرية.	25	28	4	5	3	4.01	1.05	80.2	
نتائج وتوصيات البحوث تتسم بالعمومية في معظمها مما يشكل عائقاً للاستفادة منها لخصوصية وضع العراق	25	25	8	4	3	4.00	0.96	80.0	
ضعف الأدوات البحثية المستخدمة في جمع بيانات البحوث واقتصار أغلبها على الاستبانات يحول دون الوثوق بنتائجها وهشاشة الوضع العام .	30	2 0	5	6	4	3.97	1.18	79.4	
ضعف الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج البحوث وسطحيتها يحول دون الاستفادة منها .	24	28	3	6	4	3.95	1.06	79.0	
قلة البحوث التطبيقية والميدانية التي تبحث في قضايا التخصص بشكل ميداني خوفاً من ملاحقة والاكتفاء بما هو متاح يشكل عائقاً للاستفادة من البحث العلمي .	25	27	4	6	3	3.95	1.13	79.0	
صياغة تقارير البحث العلمي في صورة يصعب على كثير من القطاعات المستفيدة قراءتها والاستفادة منها.	20	28	8	4	5	3 . 82	1.43	76 .4	
تناولت معظم بحوث التخصص والتدريب موضوعات مستقاة من دراسات أجنبية يحول دون الاستفادة منها.	19	22	7	10	7	3 .5 4	1.19	7 0. 8	
عدم ارتباط استنتاجات أ غلب البحوث التي تبحث في قضايا الاجتماعية والإنسانية بالنتائج والمناقشة يشكل عائقا ًللاستفادة منها.	15	22	12	8	8	3.41	1.38	68.3	
المشكلات البحثية في مجالات السياسة والإعلام والقانون والاقتصاد هي مشكلات وهمية غير حقيقية لا تثير لدى القطاع المستفيد الرغبة للاستفادة منها .	13	20	14	11	7	3.32	1.61	66.4	
قلة المراجع الحديثة المستخدمة في بحوث تجعل القطاع المستفيد يصرف النظر عن الاستفادة من نتائجها	10	15	15	16	9	2.99	1.54	59.9	)

تشير نتائج الجدول رقم( )إلى أن متوسطات الأهمية النسبية لمحور المعوقات المنهجية تراوحت ما بين (..)إلى (..) وذلك يشير إلى أن المعوقات المنهجية تشكل بمجملها معوقات مؤثرة بدرجة متوسطة ، حيث احتل المعوق بـ "عدم تناول البحوث العلمية لموضوعات ذات قضايا مصيرية بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للدراسة ،خوفا من الملاحقة الفكرية وجدير بالبحث يشكل عائقا للاستفادة منها " المرتبة الأولى ، بمتوسط حسابي (.)أي ما يعادل ..% في حين جاء المعوق المتعلق بـ"قلة المراجع الحديثة

المستخدمة في البحوث ونتاج المؤسسات (مجتمع الدراسة)تجعل القطاع المستفيد يصرف النظر عن الاستفادة من نتائجها " في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (.)أي ما يعادل .. %.

المحور الرابع :المعوقات الذاتية (الشخصية)

يتضمن هذا المحور (() معوقات ذاتية تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه، ولتحليل نتائجه تم حساب التكرار، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري ،والنسبة المئوية، ودرجة الأهمية النسبية(الرتبة) لكل معوق من المعوقات الذاتية حيث رتبت المعوقات ترتيبا تنازليا والجدول رقم ( )) يوضح ذلك.

الجدول رقم ( ) التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي الانحراف المعياري والرتبة لاستجابات العينة على فقرات محور المعوقات الذاتية (الشخصية)

الفقرة	التكرار النسبة(%)					المتوسط ( )	الانحراف ( )	النسبة %	
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق				
انعدام الحرية الأكاديمية في إجراء البحوث وتفسير نتائجها يشكل عائقاً أمام الاستفادة من البحث العلمي .	26	22	11	4	2	4.01	1.07	80.2	
انشغال المتخصصين في البحث العلمي بأعمال أخرى غير بحثية كالأداة أو التدريس وعزف الأخر عن المهنة بالإضافة إلى هجرة الكفاءات بسبب عدم الاستقرار الأمني يحول دون إجراءهم لبحوث يمكن الاستفادة منها.	25	25	8	4	3	4.00	1.22	80.0	
قلة عدد الباحثين المتخصصين في أجراء البحوث العلمية في مجالات الاعلام – السياسة – القانون – الاقتصاد وقلة الخبرة يشكل عائقاً أمام الاستفادة من نتائجها.	24	27	7	3	4	3.98	1.12	79.6	
إجراء البحوث العلمية لغايات الترقية أو الحصول على درجة علمية يحول دون الاستفادة من نتائجها.	22	26	8	4	5	3.85	1.29	77.1	
عدم تفرغ البحثين للبحث العلمي وانشغالهم بأعمال إضافية مثل اللجان والاجتماعات وانشغال البعض منهم بالعملية السياسية بعد٢٠٠٣ و ضأله دورهم في تطبيق بما هو نظري بشكل عملي يحول دون الاستفادة البحث العلمي وعدم وجود حافز للنتاج.	19	29	7	5	5	3.78	1.32	75.7	
عدم وجود التعاون بين الزملاء التدريسيين لإنجاز بحوث علمية مشتركة يجعل القطاع المستفيد يصرف النظر عن الاستفادة منها.	19	22	7	10	7	3.54	1.15	70.8	
عدم قناعة الباحث نفسه بجدوى البحث العلمي في حل مشكلات المصيرية العالقة يشكل عائقاً أمام القطاعات المستفيدة للاستفادة منه.	8	15	16	18	8	2.97	1.54	59.4	
ضعف المهارات البحثية لدى بعض الباحثين التدريسيين يحول دون الاستفادة من نتائج أبحاثهم.	9	13	16	15	12	2.87	1.61	57.5	

تشير نتائج الجدول رقم ( ) إلى أن متوسطات الأهمية النسبية لمحور المعوقات الذاتية تراوحت ما بين (..)إلى (..)مما يؤكد أن المعوقات الذاتية تشكل بمجملها معوقات

مؤثر بدرجة متوسطة في البحث العلمي ، حيث احتل المتعلق انعدام الحرية الأكاديمية في إجراء البحوث وتفسير النتائج يشكل عائقا بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني وضعف الدوام في المؤسسة التعليمية الاستفادة منها" اتى بالمرتبة الأولى من حيث درجة تأثيره، وبمتوسط حسابي (.) أي ما يعادل .. %، في حين جاء المعوق المتعلق بـ " ضعف المهارات لدى بعض الباحثين يحول دون الاستفادة يشكل عائق أمام الاستفادة من البحث العلمي"في المرتبة الأخيرة ،وبمتوسط حسابي (..) أي ما يعادل .. %، ولمعرفة درجة تأثير كل محور من محاور المعوقات تم حساب المتوسط الحسابي،والنسبة المئوية، والأهمية النسبية (الرتبة)الكل محور، والجدول رقم ( )يوضح ذلك.

الجدول رقم ( )

المتوسط الحسابي والنسبة المئوية والأهمية النسبية (الرتبة) لمحاور المعوقات

المجال	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية%	الأهمية النسبية (الرتبة)
المعوقات المادية	3.89	77.8	1
المعوقات الإدارية	3.84	76.8	2
المعوقات المنهجية/البحثية	3.69	73.8	3
المعوقات الذاتية(الشخصية	3.62	72.5	4

ويلاحظ من نتائج الجدول رقم ( )أن جميع محاور المعوقات تشكل بمجملها معوقات مؤثرة في البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه ولكنها تباينت في متوسطات الأهمية النسبية مابين (. () إلى (.)أي ما يعادل نسبها المئوية ما بين ., % إلى .. % حيث جاء محور المعوقات المادية في المرتبة الأولى، ويليه محور المعوقات الإدارية، ومحور المعوقات المنهجية في المرتبة الثالثة،وأخيرا محور المعوقات الذاتية في المرتبة الرابعة .

السؤال الثاني :نص هذا السؤال على "ما الحلول المناسبة لمواجهة المعوقات التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في خدمة المجتمع وتطوره باتجاه التنمية والمؤسسات ذات العلاقة لبلد مثل العراق.

للإجابة عن السؤال الرئيس الثاني وتحليل نتائجه،تم حساب التكرار لكل مقترح من المقترحات حيث رتبت **المقترحات ترتيبا تنازليا والجدول رقم ( ) يوضح ذلك**

الجدول رقم( )

المقترحات	التكرار
زيادة الدعم والتمويل المادي اللازم لدعم البحث العلمي عامة والتخصص منه خاصة	31
إجراء البحوث العلمية وفقاً لاستشفاف المشكلات المصيرية ذات صلة بالواقع و الحقيقة	23
إنشاء مراكز بحثية متخصصة في البحوث تلائم الوضع العراقي وحل مشكلاته المتشعبة	20
حث وتشجيع القطاع المستفيد من نتائج بحوث ذات العلاقة في دعم وتمويل البحوث العلمية	18
وضع خطط استيراتيجية وطنية بالبحث العلمي في مجال العلوم السياسية والإعلام والقانون والاقتصاد وتحديد الأولوية الوطنية للبحث العلمي .	15
عرض النتائج التي تتوصل إليها البحوث العلمية على الجهات المعنية في شكل لقاءات حوارية لتستفيد منها	16
حث الجهات والمؤسسات العلمية على توظيف نتائج البحث العلمي في دعم تطوير المؤسسات المعنية خلال مد جسور الثقة وعدم الانطواء وترفع المثقف عن ما يجري على الساحة بكافة مستوياتها السياسية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية وتنشيط التعايش مع البلدان ذات التحول الديمقراطي لنقل الخبرات والاستفادة من تجاربهم .	15
نبذ النزعة الفردية وتبني أسلوب العمل في فريق بحثي متكامل التخصصات لتوجيه الجهود واستغلال الموارد المتاحة بأسلوب أمثل .	13
التعاون والتنسيق بين أجهزت البحث المختلف داخل مؤسسات التعليمية لإجراء بحوث ذات البعد الوطني وعدم التخندق طائفياً أو عرقياً والتزام الموضوعية .	11
تطبيق مبادئ الجودة في تقويم إنتاجية الباحثين وتقديم حوافز مادية والمعنوية مجزية لذوي الكفاءة والتمييز .	9
زيادة التواصل المباشر بين الباحثين والمؤسسات ذات العلاقة للتعرف على أنماط المشكلات الحقيقية التي تواجههم	8
إصدار المزيد من الدوريات العلمية المتخصصة في قضايا التخصص ذات العلاقة لتسهيل نشر نتائج الجهود البحثية والإفادة منها .	7
العمل بنظام التفرغ للبحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس وهو ما تعزز قدراتهم البحثية ويغني خبراتهم	5
أعداد وتأهيل الباحثين تنمية مهاراتهم البحثية وذلك من خلال إنشاء مراكز تدريب متخصصة في تأهيل الباحثين وتنشيط التعايش مع البلدان ذات التحول الديمقراطي لنقل الخبرات والاستفادة من تجاربهم .	3

التوزيع التكراري للمقترحات لحل المعوقات التي تحول دون الاستفادة من البحث العلمي

يبين الجدول رقم ( ) المقترحات المناسبة لمواجهة المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحث العلمي للمؤسسات المعنية ذات العلاقة ، حيث جاء المقترح المتعلق بـ "زيادة الدعم والتمويل المادي اللازم لدعم البحث العلمي عامة والتخصصي منه خاصة "أكثر المقترحات تكرارا ، في حين جاء المقترح المتعلق بـ" أعداد وتأهيل الباحثين وتنمية مهاراتهم اقل المقترحات تكرارا .

مناقشة النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف أهم المعوقات المرتبطة بالعوامل الإدارية والمالية والبحثية والذاتية التي تحول دون الاستفادة من البحث العلمي ومخرجاته وعلى كافة المستويات وكل حسب التخصص ،السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي في بلد مثل العراق الذي يحتاج إلى كم كبير من الدراسات والبحوث التي تعالج قضاياه بشكل تطبيقي بعد ان شهد عملية تحول كبرى في كافة المجالات ..ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تطوير أداة _استبانه وزعت على عينة من الباحثين التدريسيين ممن نشروا أبحاثا في مجالات محكمة لجامعتي بغداد والنهرين – المشمولين بهذه الدراسة ومن ثم إجراء التحليل الإحصائي المناسب عن أسئلة الدراسة.

ودلت نتائج الدراسة المتعلقة بالمعوقات الإدارية التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه ابرز المعوقات البحثية المرتبطة بالجوانب الإدارية تأثيرا هي عدم إعطاء نتائج الأبحاث العلمية الاهتمام والتطبيق المناسبين من قبل المؤسسات ذات العلاقة وكل حسب تخصصه، وعدم التعاون بين الجامعات والمؤسسات والهيئات المستفيدة من البحوث، إذ أشار % .% % من أفراد عينة الدراسة إلى أن المعوقات الإدارية تأتي مقدمة المعوقات، وقد يعزى ذلك إلى أهمية توظيف نتاج البحث العلمي في اتخاذ القرارات من قبل الجهات

والمؤسسات المستفيدة كي تتمكن هذه الجهات من تطوير مفاصل عمله بشكل عملي والنهوض والارتقاء بمستوى من العمل يليق وسمعة المؤسسة أو الهيئة وترجمة العمل النظري مع التطبيق، خاصة وان النظام المؤسساتي والمهني في العراق وبعد التغير السياسي الذي شهده العراق بعد يعاني أزمة متعددة الجوانب، متشعبة الأركان، ولا شك أن الاستفادة من نتائج البحوث العلمية قد يكون فيه نوع من العلاج لهذه المشكلات، كما يمكن أن يعزى ذلك أيضا إلى أهمية التعاون والتنسيق بين أجهزة البحث داخل المؤسسات التعليمية في البلد وبين النظام المؤسساتي وبكافة مستوياته وكل حسب تخصصه لإجراء بحوث ذات البعد التخصصي وتطبيقها بشكل واقعي وبما ينسجم وطبيعة الأوضاع التي يعيشها البلد متخذ الطرق والسبل التي تترجم الواقع النظري وتطبيقه بشكل عملي محاولين تجاوز دون الاستفادة من مخرجات البحث العلمي .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج التي توصل إليها كل من شاهين ( ) وكمال احمد ( ) وكنعان ( ) التي أظهرت وضوح تأثير عدم الاهتمام بنتائج البحث من قبل الجهات المستفيدة في اتخاذ القرارات، وعدم وجود التعاون بين الجهات المنفذة للبحوث المستفيدة من نتائجه .

وقد بينت نتائج الدراسة كذلك أن أكثر المعوقات البحثية الإدارية ممن حصل على نسبة % هي عدم وجود أولويات للبحوث في القضايا الشائكة التي تواجه المجتمع وبجميع مستوياته ومنه المؤسساتي كجزء ريادي في المجتمع وخضوع البحث العلمي للمجملات والعلاقات الشخصية دون الالتزام بالموضوعية والدقة العلمية والواقعية .

ويعزى هذا لوجود مشاكل تواجه جهاز البحث نفسه ناهيك عن المعوقات الشخصية التي سوف نتطرق لها لاحقا.وكذلك عدم وجود خطط إستراتيجية وطنية للبحث العلمي في المجالات وكل حسب التخصص، وضعف تأثير نتائج البحث العلمي على المنظومة السياسية ، الإعلامية ، الاقتصادية ، القانونية ومفاصلها المؤسساتية سواء، وعدم ثقة المؤسسات والهيئات بجدوى البحث العلمي في تطوير أنظمته، ناهيك عن غيابات المراكز البحثية المتخصصة بكافة المستويات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الإعلامية،القانونية ....الخ .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة سعيد وعبده(....)وكمال احمد(....) التي أشارت إلى إن أكثر المشكلات التي تواجه البحث العلمي عدم وجود سياسة تسترشد بها المنظومة وكل حسب تخصصه ومفاصلها المؤسساتية في اختيار بحوثها، كذلك عدم وجود خطط للبحث تقوم على تنفيذها و أولويات تعمل طبقا لها في إطارها .

وفيما يتعلق بالمعوقات المادية التي تواجه البحث العلمي التي تحول دون الاستفادة من نتائجه في شقيه النظري والعملي وكل حسب خصصه، قد بينت الدراسة أن ابرز المعوقات البحثية المرتبطة بالجوانب المادية هي ضعف التمويل الكافي لدعم البحوث العلمية التي تبحث في القضايا المصيرية العالقة وكل حسب التخصص، إذ أشار % من أفراد عينة الدراسة أن هذا المعوق يأتي في المعوقات المادية، وقد يعزى ذلك إلى نقص أو عدم تخصيص مدروس للإنفاق على البحث العلمي أو فهم مبتور لأهمية البحث العلمي ودوره في تقدم الشعوب وازدهارهم، وتأتي هذه الرؤية دائما في البلدان العربية وتشكل مشكلة رئيسية أمام تطور البحث العلمي ومخرجاته، وهذا ما تؤكده الأرقام والإحصائيات الصادرة عن اليونسكو لعام – ....، إذ تراوحت النسبة ألمخصصه للبحث العلمي من إجمالي الناتج القومي ما بين ...% – ...% في تسع دول عربية هي تونس ومصر والأردن والمغرب والكويت وسورية والسعودية وقطر والإمارات .

وتتفق هذه النتيجة مع ما تواصلت إليه جميع الدراسات السابقة (حداد ...،...شاهين ...، وكنعان ...، والجمالي ...، وميخائيل ...)،التي أشارت إلى أن ضعف التمويل الكافي لدعم البحوث العلمية هو أهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي .

كما أظهرت النتائج كذلك إن أهم المعوقات البحثية المرتبطة بالعوامل المادية ممن حصل على نسبة % هي عدم إسهام القطاع المستفيد من بحوث ذات العلاقة نحو دعم وتمويل البحوث العلمية .

وقد يعزى ذلك إلى عدم ثقة القطاعات المستفيدة من البحوث من نتائج وأنشطة البحث العلمي وبالتالي تصبح هذه القطاعات هي نفسها عائقا أمام انجاز هذه البحوث وعدم توافر البيئة اللائقة والمتفهمة لخطوات البحوث العلمية وكل سب تخصصه وبدورها تصبح معطل حقيقي في التنمية الاجتماعية. وتتفق هذه النتائج ما أشارت إليها نتائج الدراسات سابقة (كمال احمد ، وحداد ، وصيام والمجيدل).

وبذلك أن الباحث يحتاج إلى بيئة ملائمة حتى يستطيع من خلالها تفجير قدراته الكاملة، لذلك فأن غياب الوعي الكامل للأنشطة البحوث العلمية وما تمثله من أهمية في ازدهار الشعوب وغياب الحوافز المادية والمعنوية المجزية تعتبر من المعوقات التي تحول دون الاستفادة من البحث العلمي.

أما فيما يتعلق بالمعوقات المنهجية والبحثية التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تقدم البلد وازدهاره،إذ اشار % من أفراد عينه الدراسة أن فئة(عدم تناول البحوث العلمية لموضوعات ذات أهمية لقضايا مصيرية هامة وجديرة بالبحث يشكل عائقا(للاستفادة منها خوفا(من الملاحقة الفكرية) احتلت هذه الفئة المقدمة في المعوقات المنهجية،

وقد يعزى انزلاق البلد في أجندات خارجية ناهيك عن وجود المحتل وما يمثل هذا من تهديد حقيقي للقائم بالبحث ولاكتفاء بما هو متاح .

وبينت النتائج أيضا أن أهم المعوقات البحثية المرتبطة بالجوانب المنهجية والبحثية ممن حصل على نسبة %هي أن نتائج وتوصيات البحوث العلمية وكل حسب تخصصه اتسمت بالعمومية في اغلبها.

وضعف الأدوات البحثية المستخدمة في جمع بيانات البحوث واقتصاد اغلبها على الاستبيانات، وضعف الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج البحوث وسطحيتها، صياغة تقارير البحث العلمي في صورة يصعب غلى كثير من القطاعات المستفيدة قراءتها والاستفادة منها، وتتفق هذه النتيجة مع أشار إليه كمال احمد( ) من أن غالبية البحوث واقتصار اغلبها على الاستبيانات، وهذه ينطبق كذلك على الأساليب الإحصائية المستخدمة، بينما تميل البحوث الأجنبية إلى استخدام أدوات بحثية وأساليب إحصائية أكثر تقدما مع تقديم التفسير لما يسفر عنه استخدامها في معالجة النتائج.

وفيما يتعلق بالمعوقات الذاتية (الشخصية) التي تواجه البحث العلمي ذات التخصص وتحول دون الاستفادة من نتائجه، فقد بينت الدراسة إن ابرز المعوقات البحثية المرتبطة بالجوانب الذاتية هي عزوف المتخصصين وهجرة ألمهنه للقسم الأخر للظرف الأمني الشائك للبلد وانشغال البعض منهم بأعمال أخرى غير بحثية كإدارة والتدريس وانخراط البعض الأخر بعملية السياسية بعد التغير السياسي ،إذ أشار %من أفراد عينه الدراسة إلى إن هذا المعوق يأتي في مقدمة المعوقات الذاتية، ويمكن إن يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى أنشطة البحث العلمي التي تحتاج إلى كفاءات علمية متخصصة ومتفرغة للعمل البحثي، وتتفق هذه النتائج إلى حد ما مع أشارت إليه نتائج الدراسات السابقة(كمال احمد ،وحداد ومخائيل)من إن عدم تفرغ الباحثين المتخصصين والمؤهلين من أعضاء هيئة التدريس للبحث العلمي وهجرة القسم الأخر، يعد ابرز المعوقات الشخصية التي تواجه البحث العلمي.

وقد بينت نتائج الدراسة أيضا إن قلة توفر الباحثين ومساعديهم في القوى البشرية التي تعمل في مجال البحث العلمي في الجامعات أو المراكز البحثية تشكل مشكلة رئيسية إمام تطور البحث العلمي في البلدان العربية والاستفادة من نتائجه، إذ أشار % من أفراد عينه الدراسة إلى أن هذا المعوق يأتي في مقدمة المعوقات الشخصية ،وإذا عدنا إلى الإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة لعام – مرة أخرى، فأننا نجد عدد الباحثين العلميين لكل مليون شخص في البلاد العربية يقدر بما يوازي ( ).) باحثا(لكل

مليون مواطن، وهذا يعد مستوى منخفضا، إذا ما قارناه بإسرائيل الذي يوازي ( )باحثاً لكل مليون من سكانها.

كذلك بينت النتائج أيضاً أن أهم المعوقات البحثية المرتبطة بالخصائص الشخصية ممن حصل على نسبة % هي عدم جود التعاون بين الزملاء الباحثين لانجاز بحوث علمية متخصصة مشتركة، كذلك انجاز بحوث علمية لغايات الترقية أو الحصول على درجة علمية، وعدم قناعة الباحث نفسه بجدوى البحث العلمي لعدم الاهتمام بنتائجه وعدم وجود دعم .

وتتفق هذه النتيجة مع أشار إليه صيام( )، وفيما يتعلق بدرجة حدة المعوقات فقد دلت نتائج الدراسة على أن جميع المعوقات الأربعة تشكل بمجملها معوقات مؤثرة أمام البحث العلمي والاستفادة من نتائجه فقد بينت نتائج الدراسة أن محور المعوقات جاء في المرتبة الأولى، ويليه محور المعوقات الإدارية ومحور المادية ،المعوقات المنهجية في المرتبة الثالثة، وأخيرا محور المعوقات الذاتية في المرتبة الرابعة .

اما فيما يتعلق بالمقترحات لحل المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحث العلمي ذات التخصص، فقد بينت نتائج الدراسة أن أكثر المقترحات تكراراً هي زيادة الدعم المادي اللازم، إجراء البحوث العلمية وفقاً لاستشفاف المشكلات المصيرية ذات صله بالواقع الحقيقية، حث وتشجيع القطاع المستفيد من نتائج البحوث ذات العلاقة ودعمها مادياً ومعنوياً وضع خطط إستراتيجية وطنية بالبحث العلمي وتحديد الاولولويات الوطنية للبحث العلمي، زيادة التواصل المباشر بين الباحثين والمؤسسات ذات العلاقة للتعرف على أنماط المشكلات الحقيقية التي تواجههم .

التعاون والتنسيق بين أجهزة البحث المختلفة داخل مؤسسات التعليمية لإجراء بحوث ذات أبعاد الوطنية وعدم تخندق طائفيا أو عرقيا والتزام الموضوعية وتبني أسلوب العمل في فريق بحثي متكامل التخصصات لتوجيه الجهود واستغلال الموارد المتاحة بأسلوب امثل .

توصيات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة وتفسيرها، وفي حدود أهدافها فان الدراسة توصي بما يلي :

(١) رسم سياسة موحدة لوحدات البحوث والمراكز الموجودة في كافة المؤسسات الحكومية والخاصة وربطها بمجلس أعلى للبحث العلمي يغلب عليه الطابع الوطني يرتبط مباشرتاً بأعلى سلطة تنفيذية في البلد، يديره موظف بدرجة وزير وتكون وظيفته: وضع خطط وإستراتيجية وطنية بعيدة المدى للبحث العلمي، وتحديد أولويات البحث العلمي وتطوير مراكز البحث العلمي داخل الجامعات وخارجه والتنسيق بين مراكز البحوث والجامعات على غرار ما كان موجود في عقد الثمانيات من القرن الماضي .

(٢) زيادة تمويل المادي اللازم لدعم البحث العلمي ،وذلك من خلال رصد مبالغ كافية في موازنة المؤسسات الحكومية لدعم البحث العلمي، أو إيجاد بدائل أخرى للتمويل بعيدة عن تسييس نتائج البحوث.
(٣) سن قوانين تمنح حرية اكبر للإبداع الفكري والأكاديمي (في إطار المسئولية الوطنية) من خلال الحصانة للباحث والتدريسي وعدم ملاحقته فكرياً.
(٤) ضرورة ربط البحوث العلمية بخطط التنمية والمشكلات المصيرية التي تحول دون تقدمه وازدهاره.
(٥) ضرورة الاهتمام بنتائج البحوث ذات التخصص الجادة والواقعية والتي تتسم بالموضوعية وذات نهج وطني أصيل، وذلك من خلال إنشاء مكتب اتصال في كل جامعة، تكون وظيفته وتوجيه توصيات ونتائج البحوث العلمية المختلفة إلى الجهات المختصة مصحوبة بخطوات إجرائية لكيفية تطبق هذه البحوث والاستفادة منها.
(٦) تأمين مستلزمات البحث العلمي، من مراكز أبحاث متخصصة، وإمكانيات وتجهيزات وفنيين ومختبرات ...وغيرها من المستلزمات.
(٧) دعم البحوث التطبيقية ذات الطبيعة الجماعية (بحوث فريق)التي تبحث في القضايا الاعلامية، السياسية، الاقتصادية، القانونية، الإستراتيجية.
(٨) تخصيص مكافآت مالية تشجيعية للأبحاث المتميزة على مستوى المؤسسات التعليمية.
(٩) وضع سلم أولويات يكون أساساً في التصدي للمعوقات التي تواجه البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه.